مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 23 العدد: 02 السنة: 2024 ص ص: 348–369

دور استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي

دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990–2021)

The role of the strategy to promote non-hydrocarbon exports in supporting economic growth

An econometric analytical study of the case of Algeria for the period(2021-1990)

بونوة الشيخ*، مخبر الاسواق، التشغيل، التشريع، والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت (الجزائر)،
cheikh.bounoua@univ-temouchent.edu.dz
بن نافلة نصيرة، مخبر الاسواق، التشغيل، التشريع، والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت (الجزائر)،
bennafla_nacera@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2023/02/25	تاريخ القبول: 2024/01/03	تاريخ النشر: 2024/01/30	المؤلف المرسل: بونوة الشيخ

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990–2021)، وهذا باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي من خلال تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM .

وقد دلت النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة، بما فيها تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، إلا أنه في الأجل القصير متغيرات الدراسة لا تؤثر على النمو، مما يدل على أن استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دورها لازال بعيدا جدا في دعم النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: ترقية الصادرات، خارج قطاع المحروقات، النمو الاقتصادي ،الجزائر.

Abstract:

This study aims to recognize the role of the strategy to upgrade exports outside the burning sector in supporting Algeria's economic growth for the period 1990-2021, using the instruments of the econometric by estimating the VECM.

The results demonstrated a long-term relationship between the study's variables, including the impact of off-combustion exports on economic growth, but in the short term the study variables do not affect growth, indicating that Algeria's off-combustion export upgrading strategy still has a very far role to play in supporting economic growth.

Keywords: Export Promotion; non-hydrocarbon; Economic Growth; Algeria.

* المؤلف المرسل: بونوة الشيخ

1. مقدمة:

احتلت ترقية الصادرات مكانة هامة في الفكر الاقتصادي المرتبط باقتصاديات الدول النامية، مما استوجب على هذه الدول رسم استراتيجية كلية ترتكز على مجموعة من العناصر تأتي في مقدمتها برامج انماء الصادرات. والجزائر على غرار الدول النامية تعتمد في اقتصادها بشكل أساسي على صادرات المحروقات.

وفي هذا الصدد شهدت الجزائر مطلع التسعينات تغييرات هامة وإصلاحات عديدة مست خاصة تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار، بالإضافة الى تحرير النظام المالي والمصرفي وخوصصة المؤسسات العمومية، وهذا من اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والخروج من دائرة الريع النفطي، مما دفع بالحكومة الى البحث عن بدائل جديدة لتنويع الاقتصاد، فنجاح سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية مع ضرورة البحث وبشكل سريع عن مداخيل بديلة للمحروقات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة مما يجعل أمر ترقية الصادرات خارج المحروقات الوطنية ممكنا جدا بتظافر جهود الجميع ضمن نظام لبناء إقتصاد غير نفطي.

1.1. طرح الإشكالية:

من خلال كل ما سبق، ارتأينا طرح الاشكالية التالية:

" ما هو دور استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي للجزائر؟"

2.1. التساؤلات الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ؟
- ما هي الإجراءات التي انتهجتها الدولة الجزائرية في إطار استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات ؟
- هل اثرت استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة الدراسة ؟
- ما طبيعة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 ؟

3.1. الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية التي تمكننا من صياغة الفرضيات التالية:

- استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لها دور في دعم النمو الاقتصادي.
- الصادرات خارج المحروقات تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.
- توجد عوامل أخرى ضمن استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر .

4.1. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوع هام للاقتصاد الجزائري من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في ظل محاولة الحكومة الجزائرية تنويع صادراتها وتحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهم الإجراءات التي اتبعتها الجزائر في ترقية صادراتها الغير نفطية، وكذا محاولة تكوين نموذج قياسي لمعرفة ودراسة أثر استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

6.1. منهجية الدراسة: تعتمد منهجية البحث على:

– المنهج الوصفي التحليلي وهذا للإلمام والإحاطة بالجوانب النظرية التي تخص التصدير والنمو الاقتصادي، وتحليل تطور مسار بيانات الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1990-2021)، وتتبع اهم الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية من اجل ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام أدوات القياس الاقتصادي الضرورية لدراسة العلاقة بين مختلف متغيرات نموذج الدراسة، حيث تمت الاستعانة ببرنامج EViews 12 .

7.1. الدراسات السابقة:

– دراسة قاسيمي نوال ورسول حميد (2022)، بعنوان إشكالية تنمية الصادرات ودورها في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)، دراسة تحليلية تناولت من خلالها تنمية وترقية الصادرات في الجزائر ودورها في دعم النمو الاقتصادي ، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها: هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية مقابل مساهمة ضعيفة للصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي كونها تواجه العديد من التحديات والعقبات، باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى. (قاسيمي و رسول، 2022)

– دراسة حياة بن سماعين وريان زير (2017)، بعنوان الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر– (2005-2014)، تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول كيفية تأثير الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة تم تحليل العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي باستعمال الأسلوب الوصفي التحليلي لإحصائيات الدراسة، حيث تم التوصل الى ان الصادرات الاجمالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي. في حين لا توجد علاقة بين نمو الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر. (بن سماعين و زير، 2017)

– دراسة حملاوي ابتسام (2017)، تناولت العلاقة بين تنمية الصادرات غير النفطية ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج السببي، من خلال دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، وتوصلت الى ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات الوطنية مما انعكس سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى معدل نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات. (حملاوي، 2017)

– دراسة العياطي جهيدة وبن عزة محمد (2018) ، بعنوان إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر "،وتوضح هذه الدراسة أهمية تنويع الصادرات وتطوير الصادرات الجزائرية النفطية والصادرات غير نفطية ،حيث تم إختبار للعلاقة بين مكونات الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وفق نهج قياسي، وتوصل الباحثان الى أن صادرات النفط لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن تأثير الصادرات الغير نفطية ضعيف على النمو الاقتصادي لأنه صغير في تكوين إجمالي الصادرات بسبب ضعف القطاعات غير النفطية. (العياطي و بن عزة، 2018)

– دراسة Rodrigue Tremblay (1987)، بعنوان " LE RÔLE DES EXPORTATIONS DANS LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE DES RÉGIONS ET DES PAYS ". كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على ما إذا كان مجرد النمو الكمي والنوعي لعوامل الإنتاج كافياً لضمان النمو الاقتصادي المستدام، أو ما إذا كانت هناك درجة مثالية من التنويع الاقتصادي الذي يمنع ظهور العجز في ميزان المدفوعات. وتوصلت الدراسة الى ان كل الاعمال التجارية التي لها ميزة نسبية في انتاج منتوج معين او تحرير التجارة يساهم في الزيادة للإنتاجية الاقتصادية ككل وزيادة معدل الصادرات، وبالتالي الرفع من مستويات معدل النمو الاقتصادي. اي ان النمو الاقتصادي يعتمد بالأساس على تنويع القاعدة الانتاجية للصادرات. (Rodrigue, 1987)

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها جمعت بين المنهج التحليلي والقياسي في البحث عن أثر ودور استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 وإيجاد العلاقة بين الصادرات الغير النفطية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير ، حيث اقتصرت الدراسات السابقة على أحد المناهج البحثية فقط. كما ان دراستنا اعتمدت على اطول فترة ممكنة وباستعمال نموذج قياسي مكون من أكبر عدد من المتغيرات والتي لها علاقة بموضوع الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة.

8.1. خطة الدراسة:

تشتمل الدراسة على أربع محاور، حيث تطرقنا في البداية إلى الإطار لمفاهيمي للتصدير والنمو الاقتصادي، وفي المحور الثاني قمنا بالتطرق لتطور الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، اما المحور الثالث فقد تناول استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وفي الأخير قمنا بالتحليل القياسي لنموذج استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

2. الإطار لمفاهيمي للتصدير والنمو الاقتصادي:

1.2. مفهوم التصدير وأنواعه:

حظي موضوع التصدير باهتمام المفكرين والباحثين الاقتصاديين، كونه إحدى المقومات الأساسية المحددة للنمو، كما ان نشاط التصدير متعلق بأنواع الصادرات بهدف تحقيق اهداف اقتصادية.

1.1.2. مفهوم التصدير:

يعرف التصدير على أنه "عملية بيع وتسليم السلع والخدمات الوطنية إلى الخارج" (مدحت زعمي، 2002، صفحة 121). كما يعرف التصدير أيضا على انه "هو بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية." (عبد الرزاق، 2011، صفحة 50)

باختصار فان التصدير هو بيع ونقل المنتجات الوطنية اتجاه دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرباح وعملة اجنبية وتوسيع للنمو الاقتصادي.

2.1.2. أنواع التصدير:

عادة ما يكون التصدير مباشرا أو غير مباشر، وذلك حسب طريقة ببيع المصدر لسلعه في الاسواق الخارجية.

أ. التصدير المباشر:

هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بنفسه بالتصدير نحو الأسواق الخارجية دون اللجوء لوسطاء، ويتم التصدير المباشر سواء بإنشاء المنتج لقسم التصدير نحو الخارج للقيام بكافة مهام التصدير، او انشاء فروع في الاسواق الخارجية، او ارسال مندوبين للمبيعات يتولون عملية البحث عن زبائن وعقد صفقات اليع معهم. (حجاب، 2021، صفحة 114)

ب. التصدير الغير مباشر:

يتم ذلك بالاستعانة بوسطاء دوليين للقيام بعملية التصدير للسلع المحلية نحو الأسواق الخارجية، حيث يقوم الوسطاء سواء شركات التجارة الدولية أو شركات تسيير التصدير وهي شركات خدماتية مستقلة تعمل باسم المصدر بشراء المواد والسلع من المصدر لإعادة بيعها بالشروط التي يحددها هو. ويتميز هذا النوع من التصدير بمحدودية مخاطره بالنسبة للمصدر، وعدم سيطرة المصدر للسياسة التجارية والتسويقية لمنتوجه. (طالبي، 2021، صفحة 213)

2.2. أهمية التصدير:

تكمن أهمية التصدير للمنتجات الوطنية من خلال الكثير من الاعتبارات نذكر منها:

- التصدير يعتبر المخرج الأمثل لبيع الفائض من المنتوج والمخزون، وذلك لمحدودية التسويق في السوق المحلي. (بن عطا الله، 2016، صفحة 51)
- يعد التصدير خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منتظم، خاصة أن الصادرات من الموارد الأولية لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية. (معاشو، 2020، صفحة 97)
- تحقيق تنويع الدخل الوطني ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وخلق فرص الشغل للعمالة الوطنية من خلال تنويع الصادرات. (طوير و علاوي، 2020، صفحة 42)
- يعمل التصدير على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقة تبادلية، فالاستثمار يجلب بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين نوعيته. (هواري، يوسفي، و سدي، 2019، صفحة 30)

- توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي. (أيت بن اعمر بن عجال، 2017، صفحة 40) بالإضافة الى دور التصدير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول النامية او ما تسمى بالدول حديثة التصنيع على غرار دول جنوب شرق اسيا ودول أمريكا اللاتينية والتي تتبع سياسة إحلال الواردات والتحول لسياسة التصدير. (بن عطا الله، 2016، صفحة 57)

واجمالا تكمن اهمية التصدير في أنه يزيد من المبيعات والأرباح عند الدخول لأسواق خارجية جديدة، مما يسمح بزيادة إيرادات الدولة من الصادرات فالصادرات مصدر لجلب الموارد المالية.

3.2. مفهوم النمو الاقتصادي وانواعه:

1.3.2. مفهوم النمو الاقتصادي:

ان مفهوم النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي يدل على زيادة طويلة المدى في الإنتاج، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد". (خشيب، 2015، صفحة 4)

ويعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي، وفي حصة الفرد منه لمدة زمنية محددة. (المخادمي، 2009، صفحة 167)

ونلاحظ أن التعريفين السابقين يشيران إلى أن النمو الاقتصادي عبارة عن زيادة مستمرة في الناتج الوطني الحقيقي، وهو في نفس الوقت مقياس كمي قابل للقياس وتلقائي نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية.

2.3.2. أنواع النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي ثلاث أنواع هي كالاتي: (المخادمي، 2009، صفحة 168)

أ. النمو التلقائي: هو ارتفاع لمعدل النمو الاقتصادي بشكل عفوي انطلاقاً من القوى الذاتية للاقتصاد الوطني دون إتباع سياسة تخطيط وطنية أو قومية. ويتسم هذا النوع بالبطء وتعرضه للهزات العنيفة قصيرة المدى، وقد عرفت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا النوع منذ الثورة الصناعية.

ب. النمو العابر: يميزه انه لا يستمر ولا يدوم وإنما يحدث نتيجة لعوامل طارئة، قد تكون أحياناً خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. وهذا النمط يمثل الحالة العامة للدول النامية، حيث يأتي في الغالب استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية لصالح تجارتها الخارجية.

ج. النمو المخطط: يكون نتيجة التخطيط الشامل لموارد المجتمع واحتياجاته، فقوة وفعالية هذا النمط من النمو تتوقف على قدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة ومدى فعاليتها وكذا المتابعة في تنفيذها على جميع المستويات.

4.2. محددات النمو الاقتصادي:

أ. **العمل:** هو أحد عوامل الإنتاج الأساسية ويطلق مصطلح العمل على القوى العاملة وهم كل العاملين فعلا والعاطلين عن العمل وهم الراغبين فيه والقادرين عليه. (بن جلول، 2009، صفحة 65)

ب. رأس المال: وهو يشمل تراكم راس المال المادي وكذا تراكم راس المال البشري وكلاهما يمثلان في علم الاقتصاد بوسائل الإنتاج والتي بدورها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. (ميساوي و بن حاح، 2021، صفحة 98)

ج. التقدم التكنولوجي: يتجلى دوره في دوره كمصدر مهم للنمو الاقتصادي من خلال قدرتها على زيادة القدرات الإنتاجية عبر وسائل انتاج حديثة ومتطورة وبتكلفة معقولة تراعي القدرة الشرائية في المجتمع. (بن جلول، 2009، صفحة 66)

د. الموارد الطبيعية: هي محدد لا يعتبر أساسيا بالنسبة للعديد من الاقتصاديين بل مساعد في رفع مستوى النمو الاقتصادي، فهناك دول لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها قوية اقتصاديا، عكس العديد من الدول العربية مازالت نامية بالرغم من توفرها على ثروات طبيعية هائلة. (محمد القاضي، 2014، صفحة 198)

هـ. التجارة الخارجية: لا يزال العديد من الاقتصاديين اعتقاد راسخ بان للتجارة الخارجية إيجابيات على أي اقتصاد فالاقتصاديات الأكثر انفتاحا على الأسواق الخارجية تنمو بشكل أسرع، فالانفتاح التجاري يعد سببا موضوعيا لاعتباره محفزا للنمو الاقتصادي. (ميساوي و بن حاح، 2021، صفحة 100)

5.2. علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي:

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها النيوكلاسيك أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير أن الزيادة الصادرات يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية، وبالتالي يصبح دور التجارة (الصادرات) بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية.

كما تزخر أدبيات النمو الاقتصادي بنماذج النمو الناتج من الصادرات وهناك نوعان من هذه النماذج، الأول يشير إلى أن نمو الصادرات قد يخلق حلقة تنموية فعالة فبمجرد أن تخطو الدولة في أول طريق النمو فإنها سوف تكون قادرة على حفظ واستمرارية وضعها التنافسي في التجارة الدولية وستحقق أداء أفضل مقارنة بالدول الأخرى، والثاني يؤكد على أن نمو الصادرات يخفف من عجز ميزان المدفوعات، فكلما زادت الصادرات كلما ازداد نمو الناتج دون أن يحدث ذلك مشاكل في ميزان المدفوعات. (العبدلي، 2005، صفحة 9)

اما المدرسة الكينزية فقد اعطت أهمية كبيرة للصادرات حيث اعتبرتها أحد مكونات الدخل القومي وظهر ذلك في صياغته لدالة الطلب الفعال التي هي كالتالي: $\mathbf{Y}=C+I+G+X-M$، كما أبرز النموذج الكينزي الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات، وهو معامل عددي يوضح التغيرات الحاصلة في الدخل الإجمالي إذا ما تغيرت الصادرات بوحدة واحدة. (قاسيمي و رسول، 2022، صفحة 217)

وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل، حيث تحتل الصادرات أهمية كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي فهي تعتبر المورد الرئيسي للعملات الأجنبية وتلعب الدور الأساسي كقاطرة للنمو الاقتصادي.

3. تطورات الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر:

1.3. تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

إن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وذلك واضح من خلال افتقار الاقتصاد الجزائري لميزة تنويع الصادرات، مما أثر سلبا على أداء الاقتصاد الجزائري ككل وجعله عرضة لمخاطر تذبذب وعدم استقرار أسواق النفط ، والشكل البياني الموالي يوضح تطور نسبة الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالصادرات الاجمالية للجزائر خلال الفترة (1990-2021).

الشكل 01: نسبة الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالصادرات الاجمالية للجزائر خلال الفترة (1990-2021)

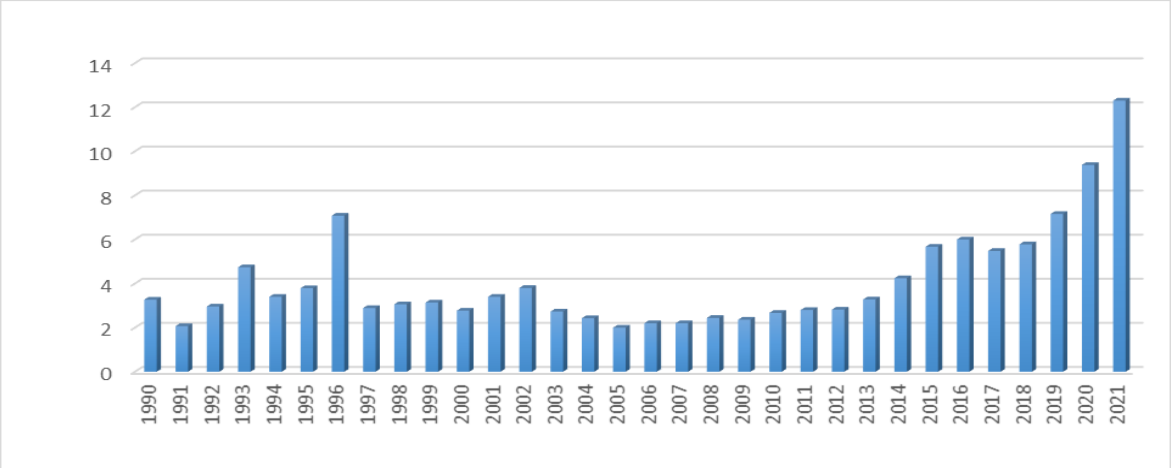

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال إحصائيات التجارة الخارجية، المديرية العامة للجمارك.

من خلال الشكل السابق يظهر لنا نسبة قيمة الصادرات خارج المحروقات من مجموع الصادرات الإجمالية للفترة ما بين 1990-2021، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، كما عرفت النسبة تذبذبا بين الصعود والنزول الى غاية الفترة ما بين سنة 2017 و2021 اين عرفت ارتفاعا متواصلا وبلغت اقصى نسبة 12.3% من اجمالي الصادرات سنة 2021 بقيمة 5 مليار دولار. وكان هذا نتيجة المجهودات التي قامت بها السلطات الحكومية وعلى راسها وزارة التجارة وترقية الصادرات خاصة بعد التراجع الكبير الذي عرفته الصادرات النفطية سنة 2016 حيث بلغت مستويات أدنى نتيجة انخفاض أسعار النفط. هذا الوضع سبب عجزا في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، لذا لجات الحكومة الى استراتيجية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

فالاقتصاد الجزائري يوصف بانه اقتصاد ريعي كونه قائم على التبعية لإيرادات الصادرات النفطية والتي تمثل النسبة الاكبر من مداخيل البلاد ومن مداخيل النقد الأجنبي، فرغم الاصلاحات المتخذة من طرف السلطات إلى أن الجزائر لا تزال تعاني من هيمنة قطاع المحروقات في تكوين هيكل الصادرات بالمقارنة بالمنتجات الغير نفطية والذي يرجع إلى ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في تكوين الثروة والتي تعاني جلها من مشاكل هيكلية.

2.3. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر:

يستخدم الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال فترة معينة، ومن خلال دراسة معدل تطور الناتج المحلي الإجمالي يمكن أخذ صورة عن حالة الاقتصاد وتطور النمو الاقتصادي المحقق في دولة معينة.

وتسعى برامج الإنعاش الاقتصادي والخطط الإنمائية في الجزائر الى زيادة معدل النمو الاقتصادي والخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات. والشكل البياني الموالي يبين نسبة تطور معدل النمو الاقتصادي سنويا خلال الفترة (1990-2021).

الشكل 02: تطور معدل النمو الاقتصادي في لجزائر للفترة (1990-2021) **(% سنويا)**

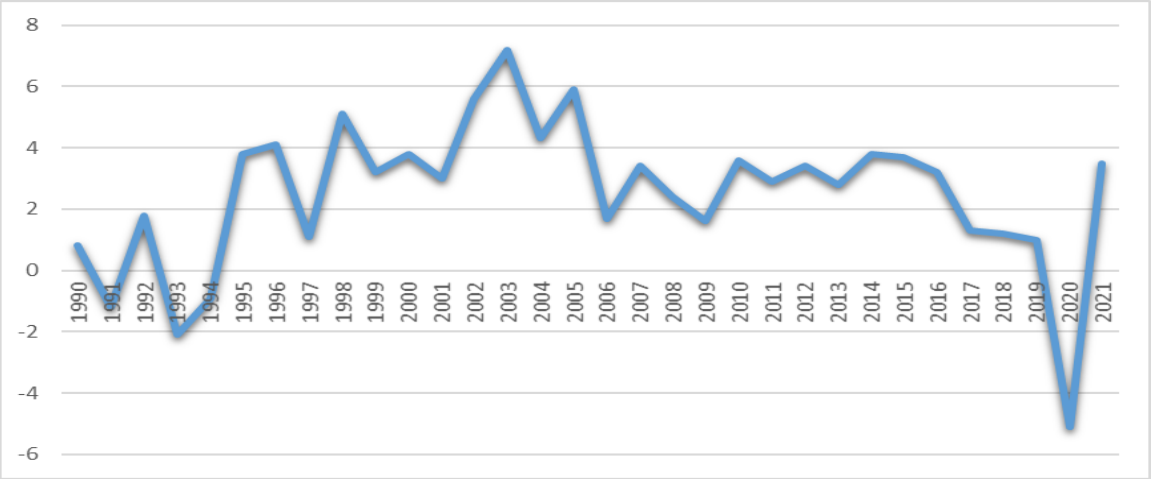

المصدر: بيانات موقع البنك الدولي ، (2022)،https://data.albankaldawli.org/indicator/

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان أن معدل النمو الاقتصادي شهد بعض التقلبات ،فقد شهد انخفاضا وركودا خلال الفترة 1990-1994، وبدأ بعدها بالنمو المتزايد والسريع حيث حقق اعلى مستوى (7.2%) سجل سنة 2003 ، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع أسعار النفط ونمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات. ليشهد بعد ذلك انخفاضا وتذبذبات في معدل النمو الاقتصادي سنوات 2008 و2009 إذ بلغ نسبة 2.4 % و1.6 % على التوالي ،ويمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار البترول والأزمات المالية العالمية التي أثرت على الطلب العالمي على مصادر الطاقة. أما في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة، فقد كانت المعدلات شبه مستقرة، إلى ان سجلت اعلى نسبة انكماش اقتصادي سنة 2020 قدرت ب 5.1% بسبب الكبوة الاقتصادية الضخمة التي ضربت العالم نتيجة جائحة كورونا، ما تسبب في ضرب مقومات العرض والطلب العالمي وانخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية، في حين انتعش مستوى النمو الاقتصادي للجزائر بنسبة 3.5% في عام 2021، مدعوماً بزيادة قوية في إنتاج النفط والغاز .يعد قطاع المحروقات هو القطاع المحدد للأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع بالدرجة الأولى وكذا ارتفاع أسعاره وتقلباته.

4. استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

ان آلية ترقية الصادرات خارج المحروقات تعتبر أحد أهم سبل تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي نظرا لدورها في تغيير واصلاح الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية لزيادة وتطور مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والخروج من مشكلة الأحادية في التصدير. (حجاب، 2021، صفحة 119) ،فنشاط التصدير المتعلق بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر عرف جملة من الاختلالات الهيكلية، مما انعكس سلبا على الميزان التجاري خاصة، وأداء الاقتصاد الجزائري ككل. (العرجوم و بن سحنون، 2022، صفحة 220) مما دفع بالحكومة الجزائرية الى انتهاج استراتيجية تشجيع الصادرات خارج المحروقات منذ بداية سنة 1990 من خلال القيام بإجراءات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية وتنويع المنتجات للتصدير وتقديم مساعدات والدعم للصادرات خارج قطاع المحروقات.

1.4. الإجراءات المؤسساتية لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

اعتمدت الحكومة الجزائرية في مجال تشجيع التصدير خارج المحروقات على استحداث إطار مؤسساتي جديد يعمل على توفير الدعم والاسناد لمختلف القطاعات لترقية الصادرات خارج المحروقات، وانشاء عدة مؤسسات ادارية لتذليل الصعاب أمام المصدرين وتتمثل هذه المؤسسات في :

- **الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)** :

تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين بغرض ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، وتمنح هذه الإعانات المالية لفائدة الشركات المحلية المصدرة والتي تقوم سوآءا بالإنتاج او تقدم خدمات. وهذه الإعانات تقدم وفق المجالات التالية :أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية، التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج، تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير. (يوسف و شتوان ، 2014، صفحة 83)

- **الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)** :

هي شركة ذات أسهم تأسست سنة 1990 منبثقة من الديوان الوطني للمعارض اونافكس- الذي نشأ في سنة1971، وتتمثل المهمة الرئيسية لشركة **SAFEX** في المساهمة في تطوير الأنشطة التجارية والترويج لها، كما ترافق أيضا إجراءات الدولة في تشجيع الإنتاج الوطني والصادرات خارج المحروقات. (صافكس، 2019)

- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)** :

تم تغيير التسمية من الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 03 مارس 1996 ، وفي سنة 2010 تم تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين (وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2017) ،لترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسعها، لا سيما تنشيط وترقية ودعم الشركات في مجال الأسواق الدولية. (مهام الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، 2014)

- **المؤسسة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)** :

تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية سنة 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات **CAGEX** ،حيث يتم تامين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية. (يوسف و شتوان ، 2014، صفحة 83)

– **الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)** :

هي جمعية وطنية تأسست سنة 2001 ، تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين، ومن اهم وظائفها المساهمة في تطوير استراتيجية التصدير من خلال تحقيق التواصل بين المصدرين، وتوفير المعلومات التجارية والاقتصادية وحتى التقنية لتطوير التصدير. (ANEXAL, 2022)

– **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)**:

تعد مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تم تأسيسها سنة 2004 ، تهتم بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من اجل ترقية الصادرات خارج المحروقات ، وتوسيع المبادلات التجارية من خلال الترويج للمنتج الجزائري وتقديم الدعم والمشورة للمتعاملين الجزائريين ، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة المصدرين الجزائريين. (ALGEX, 2016)

– **المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات (CNCPEHH)**:

تم تنصيب المجلس شهر ماي 2019 ، ويعتبر الهيئة العليا التي تسهر تحت رئاسة الحكومة على اتخاذ جميع القرارات في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات والمشاركة في تحديد استراتيجية تعزيز الصادرات ودراسة مختلف اليات ترقية الصادرات خارج المحروقات. (الجزائرية، 2019)

2.4. الإجراءات التسهيلية لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

– منحت مرونة أكثر لقطاع التجارة الخارجية خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 91 /37 المؤرخ في 13-02-1991، والمتعلق بتحرير عمليات التجارة الخارجية للمتعاملين الاقتصادين الجزائريين كإجراءات حكومية محفزة لرفع حجم الصادرات خارج المحروقات.

– في مجال الضرائب والرسوم إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاءا كلياً أو جزئياً من دفع الضرائب، والاستفادة من تخفيضات في التعريفة الجمركية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمصدرين للمنتوجات خارج المحروقات. (تيغرسي و حاج يوسف، 2017، صفحة 9)

– وفي الجانب التمويلي يتم تقديم قروض وتسهيل لعمليات الائتمان للمؤسسات الراغبة في التصدير في مجال الأنشطة خارج المحروقات مبررة نشاطها التصديري بالوثائق اللازمة.

– قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في كل مرة استوجب ذلك سنة 1994 واخرها في سنة 2014 ،الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب الخارجي على المنتوج الوطني الغير نفطي الموجه للتصدير. (قادري ، شليق، و بن علية، 2017، صفحة 142)

- تفعيل "الديبلوماسية الاقتصادية" ضمن مسعى كسب رهان ترقية الصادرات خارج المحروقات، باستحداث مديرية الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى وزارة الخارجية، كما انه تم يوم 25 فيفري 2021 وعلى مستوى وزارة الشؤون الخارجية إنشاء مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات تابع لمديرية »ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية" بالوزارة، كهمزة وصل بين المتعاملين الجزائريين والسفارات عبر مختلف دول العالم، لتذليل العراقيل أمام المنتجين المصدرين الجزائريين وتشجيعهم على اقتحام الأسواق الخارجية. (الخارجية، 2021)
- وضعت السلطات الجزائرية مشروع الطريق العابر للصحراء ضمن أولوياتها الاقتصادية على الصعيد الإقليمي لتعزيز التجارة الخارجية وتطوير الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة لفتح خطوط جوية وبحرية تجارية جديدة نحو مختلف دول العالم، مما يسهل للمصدرين المحليين التوجه للبحث عن الأسواق الاجنبية وبتكلفة أقل.

وبالرغم من الإجراءات التي مست الإطار المؤسساتي والتسهيلات في مجال التصدير خارج قطاع النفط في الجزائر الا ان الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة مقارنة بصادرات المحروقات مما يستدعي وضع إستراتيجية تتميز بالوضوح والجدية من اجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

5. التحليل القياسي لنموذج استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2021):

لأجل التعرف على دور استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام الدراسة القياسية التي تسمح بالإجابة على تساؤلات الموضوع والوصول إلى أهدافه، حيث تتمثل المتغيرات المحددة للنموذج القياسي كما يلي :

$$GDP = f\ (EOH, INV, EXR, TOT)$$

GDP : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر للنمو الاقتصادي).

EOH: الصادرات خارج قطاع المحروقات.

INV: نسبة التكوين الإجمالي لراس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر للاستثمار).

EXR :سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

TOT : معدل التبادل التجاري مقاسا وفق طريقة مؤشر صافي المقايضة.

وتستخدم الدراسة بيانات سنوية للمتغيرات للفترة (1990–2021) ،تم التحصل عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

1.5. اختبار جذر الوحدة:

أول مرحلة في التعامل مع السلاسل الزمنية هي اختبارات الكشف عن جذر الوحدة التي تسمح لنا بالتعرف على درجات تكامل السلاسل قيد الدراسة واستقراريتها و سكونها من عدمه ، ولهذا الغرض نستعمل اختبار ديكي فولار المعزز Augmented Dickey-Fuller (ADF)،وبالاستعانة ببرنامج Eviews12 توضح النتائج المبينة في الجدول رقم01 على أن كل السلاسل قيد الدراسة لم تستقر عند المستوى level مما تطلب الأمر المرور للفرق الأول اين استقرت ،و بالتالي

نرفض فرض عدم وجود جذور الوحدة للسلاسل على اعتبار ان القيم المحسوبة بالقيم المطلقة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 01:اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

	المستوى level			الفرق الأول 1st diffrence		
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
القيم الحرجة عند 5%	-2.960	-3.562	-1.952	-2.963	-3.562	-1.952
GDP	-0.977	-1.468	0.014	-5.202	-5.167	-5.215
EOH	-0.897	-3.516	0.451	-6.124	-6.024	-6.602
INV	-0.959	-2.448	0.422	-4.325	-4.237	-4.338
EXR	-1.240	-2.059	-0.719	-4.710	-4.771	-4.794
TOT	-1.303	-1.969	0.067	-5.127	-4.987	-5.139

بعد التأكد من استقرار كل متغيرات النموذج قيد الدراسة عند اخذ الفرق الأول وأن جميعها متكاملة من الدرجة I(1)،يمكن القول احتمال وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

2.5. اختبار التكامل المشترك:

يتم استعمال هذا الاختبار لغرض التأكد من إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل ،ولهذا الغرض اعتمدنا على اختبار جوهانسون (Johansen) .

– المرحلة الاولى: تحديد فترات الابطاء الملائمة (P) بعد تقدير نموذج VAR على جميع المتغيرات ، فوفق مبدأ التقدير نختار فترة الابطاء الأقل لمعيار SC وهي (P= 1) وهي فترة الابطاء المثلى لإجراء الاختبار كما يبنه الجدول رقم 02.

جدول رقم 02:تحديد فترة الابطاء المثلى لاختبار جوهانسون

فترة الابطاء	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1243.035	NA	1.65e+31	86.07139	86.30713	86.14522
1	-1135.942	169.8723	5.92e+28	80.40978	81.82422*	80.85276
2	-1109.633	32.65941	6.41e+28	80.31950	82.91265	81.13164
3	-1053.975	49.89991*	1.26e+28*	78.20519*	81.97704	79.38648*

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

– المرحلة الثانية: اختبار جوهانسون (Johansen)

نعتمد على اختبار جوهانسون من خلال إحصائيتي (إحصائية الأثر وإحصائية الأثر الأعظمي)، مع الاعتماد على وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE) وغياب الثابت في (VAR) لأنها اول قيمة ظهرت فيها قبول فرضية العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك والنتائج موضحة في الجدول رقم 03 .

جدول 03:نتاءج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

إحصائية الأثر **Trace**	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال	***H0*: فرضية العدم**
90.60665	76.97277	0.0032	لا يوجد تكامل مشترك $r = 0$
50.51091	54.07904	0.1003	يوجد متجه واحد على الأكثر $r \leq 1$
27.45349	35.19275	0.2666	يوجد متجهان على الأكثر $r \leq 2$
11.52182	20.26184	0.4926	يوجد ثلاث متجهات الأكثر $r \leq 3$
5.533531	9.164546	0.2299	يوجد أربع متجهات على الأكثر $r \leq 4$
إحصائية الأثر الاعظمي	**القيمة الحرجة عند 5%**	**الاحتمال**	***H0*: فرضية العدم**
40.09574	34.80587	0.0106	لا يوجد تكامل مشترك $r = 0$
23.05742	28.58808	0.2167	يوجد متجه واحد على الأكثر $r \leq 1$
15.93167	22.29962	0.3031	يوجد متجهان على الأكثر $r \leq 2$
5.988286	15.89210	0.7893	يوجد ثلاث متجهات الأكثر $r \leq 3$
5.533531	9.164546	0.2299	يوجد أربع متجهات على الأكثر $r \leq 4$

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

دلت نتائج تحليل التكامل المشترك التي تم الحصول عليها بان الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك قد رفضت عند مستوى معنوية 5% كون القيمة الإحصائية للأثر أكبر من القيمة الحرجة كما هو موضح في الجدول اعلاه، وتشير النتائج ان الفرضية الصفرية القائلة بوجود متجه تكاملي واحد على الأكثر انها مقبولة لان إحصائية الأثر اقل من القيمة الحرجة، ونفس النتائج اكدها اختبار الأثر الأعظمي مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات محل الدراسة وأنها تتحرك معا في الفترة الزمنية الطويلة الاجل، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها. ومما سبق نستنتج وجود علاقة توازنية الطويلة الأجل يمكننا من تقدير نموذج VECM (نموذج أشعة أو متجه تصحيح الخطأ).

3.5. تقدير نموذج (VECM) :

بناء على شروط اختبار جوهانسون وبالاعتماد على النتائج السابقة (1 فترة إبطاء و1 تكامل مشترك)، نستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل، ويتبين من النتائج أدناه في الجدول رقم 04 أن معلمة نموذج تصحيح الخطأ C(1) سالب ومعنوي لان احتماله أصغر من 5% وهو يمثل قوة الرجوع نحو التوازن الآجال الطويلة والذي يعني ان الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار 31.2%، وبالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ والتأكد من وجود علاقة سببية توازنية في المدى الطويل ما بين متغيرات الدراسة.

– كما أن معلمة متغيرة النمو المتأخرة C(2) هي كذلك معنوية عند 5% وتؤثر إيجابا على النمو في نفس السنة. في حين المعلمة C(3) المرتبطة بمتغير الصادرات خارج المحروقات وباقي معلمات المتغيرات الأخرى ليس لها أثر معنوي عند درجة معنوية 5% مما يعني ان متغيرات الدراسة لا تؤثر عل النمو في الاجل القصير مما يدل على أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دورها لازال بعيدا جدا في دعم النمو الاقتصادي نظرا لمساهمتها الضئيلة جدا في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي نظرا لهينة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية.

– اما فيما يخص معامل الارتباط $R^2= 0.60$ فهو يدل على ان المتغيرات المستقلة تشرح 60% من تغيرات النمو الاقتصادي.

– القيمة الإحصائية ديربن واتسون DW= 1.90 تقترب من 2 مما يدل على عدم ارتباط الأخطاء فيما بينها.

جدول رقم 04 : نتائج تقدير لنموذج (VECM)

Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 02/11/23 Time: 10:25
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) + 4.79956644469*EOH(-1) - 0.0272547742307 *EXR(-1) - 3.66539302283*INV(-1) - 0.453166198392*TOT(-1) + 9740.81803883) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(EOH(-1)) + C(4)*D(EXR(-1)) + C(5)*D(INV(-1)) + C(6)*D(TOT(-1)) + C(7)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.312387	0.094940	-3.290342	0.0032
C(2)	0.660689	0.297724	2.219134	0.0366
C(3)	-0.028346	0.437866	-0.064738	0.9489
C(4)	0.006298	0.008582	0.733933	0.4704
C(5)	-0.413501	0.442605	-0.934244	0.3599
C(6)	-0.076823	0.054001	-1.422629	0.1683
C(7)	76.17695	66.43478	1.146643	0.2633

R-squared	0.604190	Mean dependent var	64.71133
Adjusted R-squared	0.500936	S.D. dependent var	485.4169
S.E. of regression	342.9203	Akaike info criterion	14.71384
Sum squared resid	2704670.	Schwarz criterion	15.04078
Log likelihood	-213.7076	Hannan-Quinn criter.	14.81843
F-statistic	5.851456	Durbin-Watson stat	1.904987
Prob(F-statistic)	0.000803		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

4.5. اختبارات قياسية لجودة النموذج: هي مجموعة من الاختبارات المتعلقة بمشاكل القياس الاقتصادي والاستقرارية الكلية للنموذج.

1.4.5. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test) :يعتبر هذا الاختبار من أهم المعايير التي تستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي، والجدول رقم 05 يوضح ذلك.

جدول رقم 05 : نتائج اختبار الارتباط الذاتي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 02/24/23 Time: 19:01
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	34.61281	25	0.0954	1.504816	(25, 53.5)	0.1052
2	29.04295	25	0.2621	1.205510	(25, 53.5)	0.2778
3	15.94270	25	0.9165	0.594862	(25, 53.5)	0.9210
4	32.16289	25	0.1534	1.370001	(25, 53.5)	0.1660
5	16.46366	25	0.9003	0.616869	(25, 53.5)	0.9056

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول نلاحظ أن كل الاحتمالات غير معنوية (كل القيم أكبر من مستوى المعنوية 5 %)، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء No serial correlation ،وهذا ما يدفعنا بالقول ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2.4.5. اختبار عدم التجانس (White Test) : يكشف هذا الاختبار عن عدم ثبات قيمة تباين الخطأ العشوائي والجدول رقم 06 يبين نتائج الاختبار.

جدول رقم 06 : نتائج اختبار عدم التجانس

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 02/24/23 Time: 19:13
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
167.3102	180	0.7421

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائمة على ان سلسلة البواقي لها تباين متجانس ،وبالتالي النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم التجانس.

3.4.5. اختبار استقرارية النموذج: يقدم هذا الاختبار الاستقرارية الكلية للنموذج ،والشكل رقم 03 يوضح ذلك.

الشكل رقم 03 : اختبار استقرارية النموذج

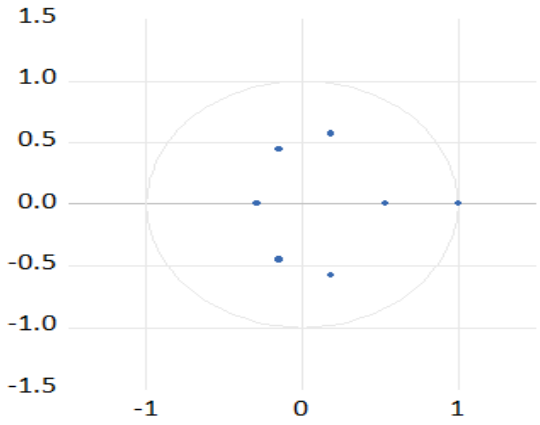

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الشكل نلاحظ أن جميع النقاط داخل حدود الهدف في الدائرة وقيمها أقل من أو تساوي الواحد وبالتالي نموذج VECM ككل مستقر.

5.5. تحليل التباين: يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض، من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير العائد خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى ،والجدول رقم 07 يوضح تحليل التباين لنموذج الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 07 : نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition of GDP:

Period	S.E.	GDP	EOH	EXR	INV	TOT
1	342.9203	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	524.8060	56.70061	29.26490	9.333287	1.568499	3.132702
3	770.0899	36.12791	41.68730	7.047146	1.234460	13.90318
4	973.1507	33.12535	46.64474	4.508737	1.189104	14.53206
5	1145.848	33.67866	47.92176	3.350917	1.353003	13.69566
6	1302.829	33.66457	48.80204	2.805896	1.446845	13.28065
7	1447.718	33.16819	49.72912	2.457188	1.470236	13.17526
8	1581.648	32.72536	50.46242	2.186330	1.483852	13.14203
9	1706.003	32.48974	50.93806	1.976266	1.499772	13.09617
10	1822.089	32.37156	51.26379	1.817149	1.514409	13.03308

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات لها تأثير على النمو الاقتصادي فهي تزداد تدريجيا حتى تبلغ أقصاها في المدى الطويل نسبة 51.26% ،كما نلاحظ ان تأثير كل من مؤشر الاستثمار والتبادل التجاري يكون على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير، حيث تبدأ القيم الخاصة بهذه المتغيرات في التزايد تدريجيا من المدى القصير إلى المدى الطويل الذي تبلغ فيه أقصى قيمها وهو ما يفسر التأثير على المدى الطويل لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي.

هذا ما يدفعنا بالقول ان الصادرات خارج المحروقات هي متغير هام جدا في النموذج حيث يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، وهذا ما يبرز أهمية النشاط التصديري خارج قطاع النفط في الخروج من التبعية النفطية وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني وبالتالي دعم النمو الاقتصادي .

6.5. أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية: إن حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الاخرى، وبما أن موضوع دراستنا هو النمو الاقتصادي فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية وأثارها على المتغير الداخلي المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى أخر مدى استجابة النمو الاقتصادي للصدمات المرتبطة بالمتغيرات الأخرى وفق نموذج دراستنا، والشكل رقم 04 يوضح ذلك.

الشكل رقم 04 : تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

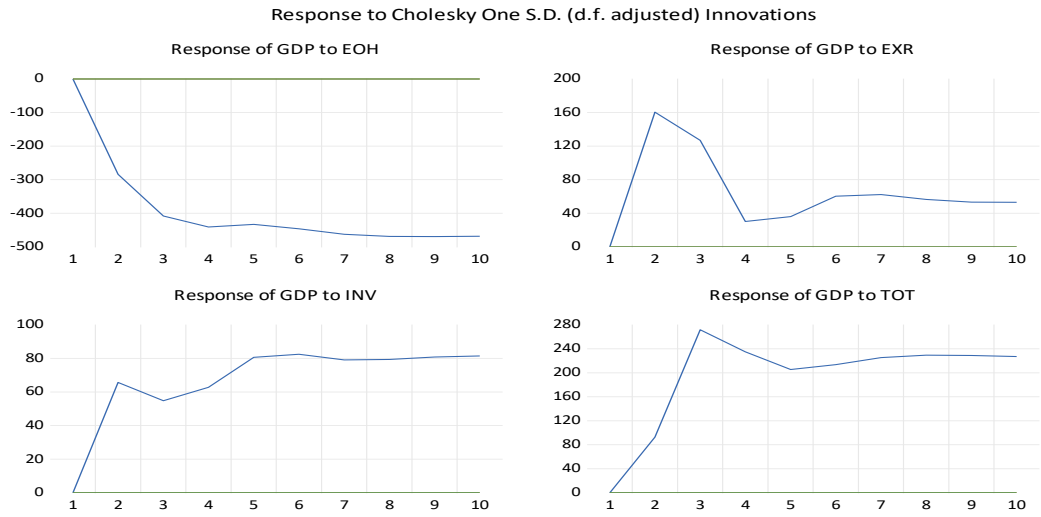

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الشكل رقم 04 نلاحظ ما يلي:

- أثر صدمة الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي : إن حدوث صدمة ايجابية ب 1 % في حجم الصادرات خارج المحروقات يؤدي الى استجابة فورية سلبية على النمو الاقتصادي على طول فترة الدراسة.

- أثر صدمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي : إن حدوث صدمة ايجابية ب 1 % في سعر الصرف يؤدي الى استجابة فورية ايجابية في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1 و2 ثم تتراجع من الفترة 4 على طول فترة الدراسة.

- أثر صدمة الاستثمار على النمو الاقتصادي : إن حدوث صدمة ايجابية ب 1 % في الاستثمار يؤدي إلى استجابة فورية ايجابية في النمو الاقتصادي على طول الفترة الدراسة.

- أثر صدمة التبادل التجاري على النمو الاقتصادي : إن حدوث صدمة ايجابية ب 1 % في التبادل التجاري يؤدي إلى استجابة فورية ايجابية في النمو الاقتصادي على طول الفترة الدراسة.

6. خاتمة:

في هذه الدراسة قمنا بتحليل تطور الصادرات الغير نفطية وقياس الدور الهام الذي تلعبه استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في تحقيق ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال فحص العلاقة والاثار لمتغيرات نموذج عام يضم النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات، مؤشر الاستثمار، سعر الصرف والتبادل التجاري خلال الفترة 1990-2021. حيث تم استخدام مختلف أدوات الدراسة القياسية على غرار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، وتحليل التباين.

1.6. إختبار الفرضيات:

- نقبل الفرضية الأولى: أي أن استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لها دور في دعم النمو الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، حيث تساهم الصادرات خارج المحروقات بشكل إيجابي في دفع النمو الاقتصادي في الجزائر رغم ضآلة نسبتها مقارنة مع الإمكانيات التي تحوز عليها الجزائر، وحجم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية للنفط. فمن خلال الدراسة القياسية وبالضبط من نتائج تحليل التباين كان للصادرات خارج المحروقات تأثير على النمو الاقتصادي، فهي تزداد تدريجيا حتى تبلغ أقصاها في المدى الطويل نسبة 51.26% .

- نقبل الفرضية الثانية: يعني أن الصادرات خارج المحروقات تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، و هذا على المدى الطويل نظرا لوجود علاقة سببية توازنية بين الصادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي، وهذا ما أكدته نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث أن تصحيح الانحراف عن التوازن يكون كل سنة بمقدار 31.2%.

- نقبل الفرضية الثالثة: حيث توجد عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر بخلاف الصادرات خارج المحروقات كالتبادل التجاري وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف. وهذا ما أكدته نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، فمعامل الارتباط $R^2= 0.60$ يبين أن المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة تشرح 60% من تغيرات النمو الاقتصادي.

2.6. نتائج الدراسة:

من أهم النتائج المتوصل إليها هي:

- من خلال تحليل لتطور الصادرات خارج المحروقات بقيت تسجل نسبا هامشية من مجمل الصادرات الاجمالية الجزائرية، وهذا ما أدى الى ضعف مساهمتها في النمو الاقتصادي بالرغم من الإجراءات التي مست الإطار المؤسساتي والتسهيلات في مجال التصدير خارج قطاع النفط في الجزائر ، وهذا دليل على افتقاد الاقتصاد الوطني للتنويع في إجمالي الصادرات، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى.

- على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في تفعيل استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات لدعم النمو الاقتصادي، إلا أن النتائج جاءت دون ذلك ولا ترقى للمستوى المطلوب طول فترة الدراسة .

- أوضحت الدراسة القياسية لنموذج استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2021، أنه توجد علاقة سببية توازنية في المدى الطويل ما بين متغيرات الدراسة بما فيها تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بوجود علاقة طردية بينهم.

– الا انه في الاجل القصير متغيرات الدراسة لا تؤثر عل النمو، مما يدل على أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دورها لازال بعيدا جدا في دعم النمو الاقتصادي نظرا لمساهمتها الضئيلة جدا في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي نظرا لهيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية.

3.6. الاقتراحات: وبناءا على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

– ضرورة تحسين اداء النشاط التصديري خارج المحروقات والذي يعتبر أحد المتغيرات الخارجية والتي تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك حتى يستفيد الاقتصاد الجزائري من مداخيل أكبر نتيجة التصدير خارج المحروقات.

– لابد من تحسين مؤشر التبادل التجاري والذي يعتبر أحد المتغيرات الخارجية والتي تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك حتى يستفيد الاقتصاد الجزائري من تجارته الخارجية والتصدير خارج المحروقات.

– الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي يساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات الغير نفطية.

– العمل بتنسيق أكبر مع مختلف المتدخلين في مجال التصدير والتجارة الخارجية من اجل تفعيل النشاط التصديري خارج المحروقات في الجزائر.

– يجب على الجزائر بذل مجهودات أكبر والحرص على تجسيد استراتيجية ترقية وتنويع صادراتها الغير نفطية، لكن هذا مشروط بتوفر إرادة سياسية حقيقية مستمرة، ودراسة وتخطيط جيدين، مع توفير الإمكانات اللازمة كضرورة فتح فروع للبنوك الجزائرية بالخارج لتسهيل عمليات التمويل وقروض التصدير وتحويل العملة التي تظل عالقة لفترة من الزمن، وتحسين هياكل النقل.

– ضرورة التوجه لإنشاء المناطق الحرة لترقية الصادرات خارج المحروقات، ودعم النمو الاقتصادي.

– تقديم الدعم للمصدرين في مجال الخدمات المساندة للقطاع التصديري، من خلال تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية في مسايرة النشاط التصديري خارج المحروقات، وتقديم معلومات حول الأسواق الخارجية والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية، الأمر الذي يساهم في تقوية تنافسية الصادرات الغير نفطية الجزائرية.

7. قائمة المراجع:

1.7. قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- جلال خشيب. (2015). *النمو الاقتصادي*. شبكة الآلوكة.
- حسن محمد القاضي. (2014). *الادارة المالية العامة* . الاردن: دار الاكاديميون للنشر و التوزيع.
- عبد القادر رزيق المخادمي. (2009). *التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج و التبادل*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد عبد الرزاق. (2011). *الاقتصاد المعرفي والتصدير*. الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر .
- محمد مدحت زعمي. (2002). *الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة*. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

الرسائل والاطروحات:

- اكرام حجاب. (2021). ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع (أطروحة دكتوراه). معهد العلوم الاقتصاد تً والتجاريت وعلوم التسيير، تيبازة: المركز الجامعي مرسلي عبد الله.
- الهام أيت بن اعمر بن عجال. (2017). آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقع و افاق (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- خالد بن جلول. (2009). اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي(مذكرة ماجيستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة.
- سميرة طالبي. (2021). سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزاءر و اشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- مصطفى معاشو. (2020). قياس أثر التوزيع الدولي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج الحروقات(اطروحة دكتوراه). كمية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزاءر 3.

المقالات في المجلات العلمية:

- ابتسام حملاوي. (2017). تنمية الصادرات غير النفطية من الخياراتت الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر. *التكامل الاقتصادي*، 47-65.
- احلام هواري، رشيد يوسفي، و علي سدي. (2019). وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية. *مجلة دفاتر بوادكس*، 28-47.
- الهواري تيغرسي، و سارة حاج يوسف. (2017). دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري. *مجلة العلوم التجارية*، 5-18.
- الوليد قسوم ميساوي، و مونير بن حاح. (2021). المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية*، 95-114.
- امال طوير، و صفية علاوي. (2020). دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2018. *مجلة ابحاث اقتصاية معاصرة*، 37-54.
- بومدين يوسف، و صونية شتوان . (2014). سياسة الابتكار في الجزائر و دورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. *مجلة الاقتصاد الجديد*، 73-88.
- جهيدة العياطي، و محمد بن عزة. (2018). إشكالية تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، 7-28.
- حياة بن سماعين، و ريان زير. (2017). الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- 2005- 2014. مجلة الاقتصاد الصناعي، 178- 200.
- عابد بن عابد العبدلي. (2005). تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية. مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، 1-46.
- عائشة بن عطا الله. (2016). قراءة في نموذج النمو القائم على التصدير في عينة من الدول الاسيوية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 49-66.

- محمد الطاهر قادري ، رابح شليق، و عبد القادر بن علية. (2017). واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات. مجلة تنوير، 133-146.
- مطيع العرجوم، و سمير بن سحنون. (2022). ترقية الصادرات خارج المحروقات افاق و تحديات. مجلة ابحاث، 209-226.
- نوال قاسيمي، و حميد رسول. (2022). إشكالية تنمية الصادرات ودورها في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، 213-225.

مواقع الانترنيت:

- صافكس. (2019). *نبذة عن صافكس و مهمتها*. تاريخ الاسترداد 28 11, 2022، من موقع صافكس: https://www.safex.dz/
- *مهام الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة*. (2014). تاريخ الاسترداد 25 11, 2022، من موقع الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة: https://www.caci.dz/ar/
- وزارة التجارة و ترقية الصادرات. (2017). *الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة*. تاريخ الاسترداد 24 11, 2022، من موقع وزارة التجارة و ترقية الصادرات:
https://www.commerce.gov.dz/chambre-algerienne-de-commerce-et-d-industrie-caci
- وزارة الشؤون الخارجية. (2021). *الدبلوماسية الاقتصادية والمتعاملين الاقتصاديين*. تم الاسترداد من وزارة الشؤون الخارجية: https://www.mfa.gov.dz/Les-structures-Ar.aspx
- وكالة الانباء الجزائرية. (04 05, 2019). *مجلس ترقية الصادرات يشكل "خطوة الى الامام"* . تاريخ الاسترداد 01 12, 2022، من موقع وكالة الانباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/

2.7. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Rodrigue, T. (1987). LE RÔLE DES EXPORTATIONS DANS LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE DES RÉGIONS ET DES PAYS. Revue canadienne des sciences régionales., 341-349.
- ALGEX. (2016, 01 19). NOTRE MISSION: PROMOUVOIR LES PRODUITS/SERVICES ALGÉRIENS. Consulté le 11 20, 2022, sur ALGEX: https://www.algex.dz/algex/nos-missions
- ANEXAL. (2022). Qui est ANEXAL. Consulté le 11 04, 2022, sur ANEXAL: https://anexal.dz/presentation/